

# مصر والسودان

— • • • —

الكتاب الأول







# مصر والسودان

— + + + —

لخبرة صاحب السمو الأمير

عمر طوسون







## ﴿ مصر والسودان ﴾

### ﴿ والمفاوضات ﴾

.....

في السودان منابع النيل والجزء الأكبر من مجراه  
وقد عاشت مصر بدون السودان أيام أن كان المتحكمون  
فيه قوماً من الهمج ليس عندهم معارف أوربا ولا أغراضها  
الاستعمارية ولا في أماكنهم حرمان مصر أو نقص حظها من  
هذا النهر الذي كانت يجري على طبيعته فيفيض على هذا  
الوادي الخصب والخير . فصر كما قال هيرودوت هبة النيل  
ولولاه لكانت هي وصحراء ليبيا في القحولة والجذب  
سواء

وقد دام الاتصال بينها وبين السودان منذ أقدم عصور  
التاريخ إلى زمن محمد علي . فلما أحس رحمه الله طامع  
الأوروبيين وتطلعاتهم إلى استعمار القارة السوداء خاف أن

يكون من وراء ذلك ضرر يلحق بلاده، فصمم على فتح السودان حتى لا تتحكم في منابع النيل يد أجنبية يكون في قبضتها موت مصر وحياتها بعد ما علم أن مصر من السودان والسودان من مصر جزء لا يتجزأ

قال المرحوم فوزي باشا في كتابه ( السودان بين يدي غوردون ) ما نصه : —

قضى ساكن الجنان محمد علي باشا محي الديار المصرية لبتين من فتح السودان بل تخلص من ورطتين كبيرتين فقد علمت من شيخ ذي منصب معاصر لمحمد علي باشا أن دولة أوروبية كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيراً من المهندسين الأوربيين الذين جاء بهم من بلادهم إلى هذا القطر فأقروا بالاجماع على أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغيبته حيث تصير حياة مصر في يدها فصمم على انفاذ حملة إلى السودان الخ . اهـ

فان تركنا السودان أو تهاوننا في أمره وقعنا في المحذور الذي فر منه محمد علي وألقينا بأيدينا إلى التهلكة



والضرر من التهاون في السودان محقق لا ريب فيه  
اذ ليس لاستقلالنا داخلا وخارجا أدنى قيمة في المستقبل  
اذا كان زمام النيل في قبضة يد غير مصرية فالسودان هو  
الرأس الذي اذا بتر تكون مصر بعده جثة هامدة ولا نبالغ  
اذا قلنا أنه ألزم لنا من نفس مصر حتى اننا لترضى أن  
يحكمنا السودانيون ولا ينفصلون عنا

وحدود السودان جنوباً وصلت في زمن الخديوي  
اسماعيل الى بحيرة فيكتوريا نيازا في سنة ١٨٧٠ م أرسل  
حملة عسكرية لفتح مديرية خط الاستواء تحت قيادة السير  
صمويل بيكر فقامت بمهمتها ووضعت نقطاً عسكرية على  
مجرى النيل كانت آخر نقطة منها جهة فويره بين بحيرتي  
البرت نيازا وفيكتوريا نيازا . وفي سنة ١٨٧٤ م أرسل  
الجنرال غوردون مديراً لمديرية خط الاستواء خلفاً للسير  
صمويل بيكر فأوصل النقط العسكرية الى بحيرة فيكتوريا  
نيازا حتى كانت آخر نقطة عسكرية مصرية جنوباً شلالات  
ريبون عند منبع النيل من تلك البحيرة تخفق العلم المصري  
هناك وكان أول علم رسمي لحكومة منتظمة خفق على هذه

الأنحاء القصية منذ خلقت ودخل النيل فعلا من منبعه الى  
مصبه في حوزة مصر ولما ثبتت قدم غوردون في تلك  
الأنحاء أرسل رئيس أركان حربه الكولونيل شاليه لونج  
الأمريكي الى أمتيسه ملك أوغانده ، فعقد معه اتفاقاً في أواخر  
سنة ١٨٧٤م دخلت به هذه المملكة تحت حماية الحكومة  
المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ ناظراً للخارجية المصرية  
فأرسل في سنة ١٨٧٥م الى عموم الوكلاء السياسيين للدول  
الأجنبية في القطر المصري بلاغاً يعلمهم فيه بانضمام تلك  
النواحي الى الحكومة المصرية وكان من بينهم طبعاً وكيل  
انكلترا السياسي وبقيت هذه البلاد معدودة من توابع مصر  
الى سنة ١٨٨٩م حيث أمر استانلي باسم الحكومة المصرية  
مدير خط الاستواء وقتئذ وهو أمين باشا بالجلاء عن المديرية  
المذكورة والتخلي عنها فتخلى عنها هو وجنوده بارغام  
الحكومة الانكليزية للحكومة المصرية ليصفوا الجولها  
هناك وبالفعل لم تلبث انكلترا حتى أعلنت حمايتها على أوغانده  
في سنة ١٨٩٠م

فحكم الجلاء عن هذه البقعة كحكم جلاء المصريين عن

بأقي السودان. عمل تم تحت ضغط الحكومة الانكليزية  
وهي قابضة على أزمة الاحكام في القطر المصري لما آرب لها  
ظهرت بعد هذا الجلاء بسنة واحدة حيث احتلت تلك  
البلاد وأعلنت حمايتها عليها وليس لعمل انكسارقيمة بجانب  
حقوق الفتح التي لمصر على هذه البلاد ومع هذا فلا تزال  
هذه المنطقة من اللادوجنوبا الى بحيرة فيكتوريا نيازا تحت  
ادارة وزارة المستعمرات الانكليزية مباشرة وليست داخله  
حتى ضمن حكومة السودان المشتركة اسما بينهم وبين مصر  
واذا أدرك المصريون القيمة التي لهذه النقطة وارتباطها  
بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسمعهم  
بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءاً غير  
قابل للانفصال عن السودان المصري الذي هو جزء من  
الديار المصرية لا يتجزأ

## تأجيل المفارقة

في شأن السودان

○○○○○○○○

أرجئت مسألة السودان لسببين : —

الأول — اتفاقية سنة ١٨٩٩ م

الثاني — اعتراف تركيا بتلك الاتفاقية

أما اتفاقية سنة ١٨٩٩

فهي باطلة بالبراهين الآتية : —

أولا — لأنها مبنية على الفتح وهذا أساس غير صحيح لأن الفتح لم يحصل إلا باسم مصر فقط والدليل على ذلك أن مارشان عندما احتل فاشودة وتوجه كتشنر إليها واحتل نقطة أمام النقطة المحتلة من الفرنسيين لم يرفع إلا العلم المصري فقط أمام العلم الفرنسي وفي هذه الحالة كان لكتشنر صفتان أحدهما أنه قائد مصري وثانيتهما أنه قائد



انكليزي لان الحامية الانكليزية التي في السودان كانت  
تحت قيادته وجزء من تلك الحامية كانت في فاشودة وقد  
أدى التعظيم الواجب عند مارفع العلم المصري وحده أمام العلم  
الفرنسي. وحيث أن هذه الحادثة كانت خاتمة الأعمال الحربية  
في تلك البلاد وتعتبر تنويجاً لها فرفع العلم المصري وحده وتأدية  
الجنود الانكليزية له التحية العسكرية هو اعتراف صريح  
من انكلترا أمام دولة أجنبية بأن النصح لم يحصل الا باسم  
مصر فقط والافلو كانت بالاشتراك لرفع العلم الانكليزي  
بجانب العلم المصري

وأما مساعدة الحامية الانكليزية في فتح السودان فلا  
يعتبر الا من باب مساعدة الوصي لمحجوره في رد جزء من  
أمواله فقد بسوء تصرفاته اذ لو اتبع رأي عبد القادر باشا  
ولم يرسل الجيش المصري في داخل كردفان كما رأى هكس  
باشا لما هلك الجيش ولما ضاع السودان

ثانياً - لأنها تشبه العقد الذي يعقد بين الوصي ومحجوره  
ويجر منفعة لهذا الوصي



﴿ وأما اعتراف تركيا ﴾

فهذا الاعتراف لا قيمة له بالمرّة بالبراهين الآتية : —

أولاً — أن إعلان الحماية علي مصر أزال السيادة

التركية عنها ابتداء من ديسمبر سنة ١٩١٤م

وتعتبر غير موجودة في وقت عمل التنازل

ثانياً — أن الحكومة التركية اعترفت باستقلال

مصر استقلالاً تاماً وجعلت لها حرية

تقرير مصيرها السياسي وهذا القرار صدق

عليه من مجلس المبعوثين قبل امضاء

معاهدة سيفر

ثالثاً — أن معاهدة سيفر التي اعترفت فيها تركيا

بحماية الانكليز لمصر انما وقعها ممثلو

الحكومة التركية مرغمين وفضلاً عن هذا

فان الشعب العثماني معارض فيها أشد

للمعارضة وهي مع هذا لم تحز تصديق

مجلس المبعوثين ولم تعترف بها بعض الدول

الى الآن

وحيث أن السيادة لا وجود لها فإن الاعتراف من  
تركيا لا قيمة له بالمرّة لأنها بذلك تقرر حقاً لغيرها في بلد  
لا تملكه ولم تفهم معنى السكوت عن المسألة السودانية  
بمجرد اظهار انكترا لهذا الاعتراف من الحكومة التركية  
لان تركيا اعترفت أيضاً بالحماية الانكليزية على مصر وهذا  
لم يمنع المعارضة لها والمفاوضة في المسألة المصرية





- ٢ -

## مذكرة

عن مركز الإنجليز في السودان

---

أرسلت الى

جريدة التيسس ولم تنشرها

---

فشرت في

جرائد مصر

في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤







لما رأينا صحف إنجلترا تعتمد تشويه الحقائق فيما  
تكتبه عن السودان وعن مركز الانجليز في ذلك القطر من  
وادي النيل كتبنا الى جريدة التيمس رسالة نبسط فيها للرأي  
العام البريطاني حقائق المسألة السودانية كما يسجلها التاريخ  
الصحيح ويعرفها ذوو الاطلاع

ولقد تأقينا من رئيس تحرير تلك الجريدة كتاباً يقول  
فيه أنه سيحتفظ بمقالنا بقصد الرجوع اليه عند الكتابة في  
مسألة السودان . وهذا بالطبع معناه عدم الرغبة في نشر  
ذلك المقال

وحيث أن أحوال السودان لا تزال تشغل الافكار  
في هذا القطر فقد رأينا أن نرسل ترجمة المقال المذكور الى  
الصحف المصرية وهذا معربه بعد الديباجة

## المقال

لمناسبة الاحوال السياسية الحاضرة في وادي النيل وما  
تبديه صحف لندن من مختلف الآراء بشأن السودان أود

أن ألفت الرأي العام البريطاني بواسطة جريدتكم اذا اذنتم  
الى الوقائع الآتية : —

لما وقعت حادثة مارشان الشهيرة في السودان كان  
الانجليز يقولون ان السودان لمصر ومن مصر ثم ادعوا انهم  
شركاء فيه بارادة مصر فلما أعلنت مصر بطلان هذه الشركة  
قالوا انهم ساعدوا على استرجاعه ولولاهم لما تم هذا  
الاسترجاع

ولما كانت اعانتهم بمصر في استرجاع السودان قد  
حصلت فعلا أردنا هنا أن نبين للقارىء انهم هم الذين كانوا  
السبب في ضياعه وانها وان كانوا اعانوها على استرجاعه قد  
كانت في غير حاجة الى هذه الاعانة والى القارىء الأدلة  
« ١ » أن مصر فتحت السودان وحدها سنة ١٨٢٠ م  
وبقيت ساطتها فيه قائمة لم يعتورها ضعف ولا وهن الى سنة  
١٨٨١ م والسودان يومئذ آهل بسكانه زاهر برؤسائه  
وملوكه فمن قدر على فتحه في هذه الحال وعلى حفظ نفوذه  
وسلطانه عليه ٦٢ سنة فلا شك أنه يكون قادراً على استرجاعه  
بدون مساعد

« ٢ » أن الثورة العراقية ابتدأت في مصر في ٦ فبراير سنة ١٨٨١ م وابتدأت الثورة المهدية في السودان في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ م أيضاً كأنما الثورتان كانتا على ميعاد فلما اختل الأصل وهو مصر اختل الفرع وهو السودان ومن سوء الحظ أن حكام السودان وقتئذ كان رءوفاً باشا وهو رجل خلو من الكفاءة والتدبير اذ لو كان على شيء منهما لفضي على ثورة المهدي في السودان في ابانها فقد أبلغه رئيس كبير موثوق به وهو السيد محمد الشريف أكبر مشايخ الطرق في السودان أمر هذا المدعي وحذره عاقبة الاهمال فلم يأبه لنحوه ولم يستيقظ من سباته حتى أرسل اليه هذا المفتون كتاباً يدعو فيه الى الدخول في شيعته والايان به وبدلاً من أن يرسل اليه عقب ذلك من يقبض عليه في الحال أرسل من ينصح له فردّه خائباً ثم بعد لآي وتردد أرسل اليه تجريدة صغيرة أوقع بها المهدي وهزمها شر هزيمة فكان هذا أول وهن أصاب هيئة الحكومة في السودان فقد انتشر خبر هذه الواقعة في جميع أنحاءه وتناقل الرواة حديثها بقلوب كبيرة وعدتها العامة من المعجزات التي تدل على

صدق محمد احمد في دعوى المهديّة ثم جرد عليه تجريدات  
أخرى كان نصيبها نصيب الاولي فانحطت كرامة الحكومة  
في عيون أهل السودان وصدقوا دعوى المهدي  
ولما بلغت هذه الاخبار السيئة الحكومة عينت عبد  
القادر حلمي باشا بدلا من رزوف باشا وحسنا فعملت فان هذا  
الحكمдар الجديد أظهر همه عالية وكفاءة نادرة في قمع الثورة  
بعد ما استطاع شرارها واستفحل أمرها وكان قد طلب من  
الحكومة عشرة آلاف جندي ولما لم تجبه الى طلبه  
لارقبها كلها بالثورة العرابية جند من أهالي السودان جيشا  
صغيرا دربه بنفسه وضم اليه ست أورط كانت في السودان  
الشرقي وحمل بهذا الجيش الصغير علي الثوار فأبادهم وشتت  
شملهم ورفع الحصار عن حامية سنار فهدأت الحال وخذت  
جذوة الثورة ولم يبق في يد المهدي سوى مديرية واحدة  
هي مديرية كردفان ولا من أتباعه العصاة في النواحي سوى  
نفر قليل في الجزيرة بقيادة زعيم لهم يدعى احمد الكاشف  
فأنت ترى أن عبد القادر حلمي باشا بجيشه الصغير  
استرجع السودان أو كاد ولو أرسل اليه الجيش الذي أرسل

الى هكس لم علي يديه استرجاع السودان بدون عناء  
ولكن عندما وصلت هذه الاخبار السارة الى مصر وكن  
ذلك في أوائل سنة ١٨٨٣ م وقد احتيا الانجائز وأصبح في  
يدهم تصريف أمورها صدرت الأوامر بعزل عبد القادر  
باشا لهذا السبب المقلوب في الوقت الذي قال في حقه المهدي  
في احدى خطبه : ليس بين رجال الحكومة التي أناوئها  
رجل كعبد القادر كثير الدهاء والحيل مع الشجاعة مما يجعاني  
أضرع الى الله أن يكفيني وأصحابي شره . واني أحتم على  
كل المؤمنين الذين دخلوا في دعوتي أن يجتنبوا القيام في  
الجزيرة بأى مشاغبة تضطرهم الى الوقوف في ساحات  
الحرب مع عبد القادر باشا وأوصيهم بكتمان دعوتي وعدم  
الظهور بها في الجزيرة ما دام عبد القادر باشا متولياً على  
السودان وايراضب كل أصحابي على رفع أصواتهم بعد كل  
صلاة بهذه الدعوة : ( اللهم يا قوى يا قادر ا كفنا شر  
عبد القادر )

وقد كتب عبد القادر باشا بعد عودته من الخرطوم  
تقريراً وافياً للحكومة بما يجب عليها عمله وملخصه عدم



تسيير حملة على المهدي في كردفان والاكتفاء بإقامة الحصون على حدودها وحصر المهدي فيها حتي تنضب منها موارد اليسار القليلة التي لا يمكن أن تقوم بنفقات الملتفين حوله فلا يمضي زمن حتى يشعروا بالضيق فيطلبوا الخلاص من جور المهدي ولا سبيل لهم الى نيل هذا الغرض الا بمظاهرة الحكومة وموالاتها فيسبل عليها حينئذ قهر المهدي بقوة يسيرة

هذا كان رأى عبد القادر باشا ولكن حكومة ذلك الوقت التي عزلته بسبب ما أظهره من الكفاءة وأحرز من الانتصار ليس من المعقول أن تعمل برأيه فضربت بتقريره عرض الحائط وعينت بدلاً منه علاء الدين باشا فتولى علاء الدين باشا ولكن حصرت سلطته في الادارة الملكية وجعل سليمان نيازي باشا قائداً عاماً وهكس باشا رئيساً لأركان حربه وأرسل الى السودان بقيادته جيش وصل الى الخرطوم في مارس سنة ١٨٨٣ م وهو مؤلف مما يأتي : —

الاي رقم ١	مشاة تحت قيادة المير لاي سليم عوفى بك	عدده ٢٤٠٠
الاي رقم ٢	مشاة تحت قيادة المير لاي السيد عبد القادر	عدده ٢٥٠٠
الاي رقم ٣	مشاة تحت قيادة المير لاي ابراهيم حيدر بك	عدده ٢٦٠٠
الاي رقم ٤	مشاة تحت قيادة المير لاي رجب صديق بك	عدده ٣٠٠٠
الفرسان والمدفعية تحت قيادة المير لاي عباس وهي بك	عدده ٢٤٠٠	
المجموع		١٢٩٠٠

وفي ابريل سنة ١٨٨٣ م خرج نيازي باشا واركان حربه هكش باشا ومعهما ٥٦٠٠ جندي للايقاع بمن يقى من

العصاة مع أحمد الكاشف بالجزيرة وكان عددهم قد تكاثف  
بعد عبد القادر باشا فلاقوهم في المربع وكسروهم شر كسرة  
وقتلوا زعماءهم فأنهجي بهذه الواقعة أثر الثورة من الجزيرة  
كما أنهجي من عموم السودان ولم يبق للمهدي شوكة خارج  
کردفان

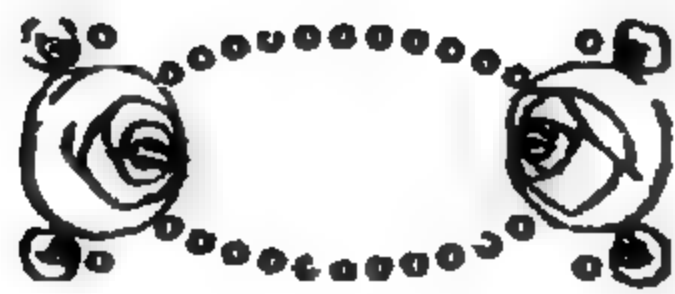
وقد أُلح عبد القادر باشا ثانياً على الحكومة وهو في  
مصر عقب هذه الواقعة بترك المهدي وشأنه في كردفان الى  
أن يظهر للناس كذبه أو تضيق به البلاد فيضمحل من نفسه  
فقبول الحاحه بالاعراض أيضاً وأذن له كس باشا بالزحف  
على المهدي في كردفان فرد بأنه لا يتحمل مسئولية الحملة  
حتى تكون له القيادة العامة عليها ولما تباطأت الحكومة  
المصرية في اجابته الى طلبه هدها بالاستعفاء فأذعنت  
وجعته القائد العام على الحملة ونقلت نيازي باشا محافظاً على  
السودان الشرقي فخلاً الجو له كس باشا وتوغل بهذا الجيش  
الكبير في صحاري كردفان حتى ضلوا الطريق ووقعوا في  
مخالب المهدي فأفناهم ذبجاً وقتلا في ساعات معدودة  
وبهذا الانتصار الكبير رجع للمهدي شأنه الاول

فانتقضت أطراف السودان وعاد شعلة نار وعلي أثر ذلك  
قررت الحكومة الانجليزية اخلاء: ولما لم تصادق وزارة  
شريف باشا على هذا الاخلاء حملتها على الاستعفاء وجاءت  
وزارة نوبار فصادت عليه وعين غردون باشا لاخلائه  
واخراج الجيوش المصرية منه وكان فيه نحو الثلاثين ألفاً  
وحوصر غردون باشا في الخرطوم الى أن قتل وكان ما كان  
مما هو معروف ومشهور . فمن هو المسئول عن هذه النتائج  
السيئة ومن الذي أضاع السودان ؟ أمصر التي أضاعته  
أم السياسة الانجليزية التي كانت مشرفة على مصر في  
هذا الحين ؟

« ٣ » ثم ترك السودان تفتك بأهله الفوضى والجهل  
والظلم والأوباء والحروب فخصدتهم هذه الأدوار حصداً  
واصطلحت عليهم وتركك البقية الباقية من أهله في  
جوع وعري

وهذه العاقبة هي التي توقعها عبدالقادر باشا حامي لأهل  
كردفان لو بقي المهدي محصوراً فيه . وعند ذلك جاءت  
أوامر إنجلترا بتجهيز حملة لاسترجاع السودان وصدر القرار

الوزاري بذلك في ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ م فاسترجع السودان  
بثلاث وقعات كبرى ومجيش يبلغ نيفاً وعشرين ألفاً تقريباً  
ولم يقتل منه الا القليل وكانت الخسارة في الواقعة الفاصلة  
وهي واقعة أم درمان من انقتلى ثلاثة ضباط انجليز واثنين  
من المصريين وأربعة وعشرين عسكرياً انجليزياً وسبعة  
وعشرين عسكرياً مصرياً ولم تبلغ النفقات التي صرفت في  
هذا الفتح مائوناً من الجنيئات فهل كان ذلك يعجز مصر عن  
أن تقوم به وحدها ؟





— ٣ —

## وجاء في آخر كتاب سهوة

عن المالية المصرية

### متعلقا بالسودان ومصر ما نصه

oooooooo

مساحة الأراضي القابلة للزراعة في القطر المصري  
( ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) فدان عدا ( ٢٠٠٠٠٠٠ ) فدان تربي فيها  
الأسماك والمقدار الأول قسمان :-

( ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) فدان تربي منها الضرائب باعتبار  
أنها مزروعة

و ( ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) فدان غير مزروعة الآن وقابلة  
للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ( ١٢٧١٨٢٤٥ ) حسب احصاء سنة

١٩١٧م فيكون لكل فدان شخصان وربع وأكثر المديريات  
سكاناً بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من  
سكانها فدان واحد وما زال المصريون منذ احصاء سنة  
١٩١٧م في نمو مستمر فاذا تركنا مسني الحرب الاستثنائية  
جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١م  
حسب تقدير مصالحة الاحصاء بلغت (٢٢٤ر٤٥٩) وفي  
سنة ١٩٢٢ (٢٤٣ر٥٣٦) نسمة

وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على  
عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في أن متوسط هذه  
الزيادة يبلغ سنوياً (٢٥٠ر٠٠٠) بدون أدنى مبالغة  
وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر  
قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم  
لا يجدون ما يقوم بأود معيشتهم فيها على أثنائهم هذا نسلم  
بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر  
لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة  
أن الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٦٠٠ر٠٠٠)  
تكفي لمعيشة (١٦ر٨٠٠ر٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس

سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زياد المال واليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصاحبة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ م ومقدارها (٢٥٠٠٠٠) وأضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م (١٣٨٠٠٠٠) وبطرحه من (١٦٨٠٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠٠٠٠٠) نسمة وهو عجز يسير بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا أنها (٢٥٠٠٠٠) سنوياً يتلشى هذا العجز بعد اثني عشرة سنة . على أنى أقول أن عشر سنوات فقط تكفى لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة وهى تشمل الجزء الشمالى وأقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (٢٥٠٠٠٠) لزمتها من السكان (٤٥٠٠٠٠) وهو مقدار يتلشى بزيادة السكان في مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة لملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خمسا وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر

الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام احدى  
حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجف مياه اقليم البحيرات ولم يعد  
للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه  
في مدة اثني عشرة سنة على الاكثر

الثانية — اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى  
الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الاكثر

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب الينامن جبل الوريد  
ومعظم النسل الحاضر سيري بعيني رأسه انقضاء هذه

السنين . فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة في السكان  
لا ريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه

المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرده هذا البحث .

الجزء المروي أو الممكن ريه من القطر المصرى على شكل  
شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة

عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقاً وصحراء

ليبيا غرباً . وليس فى الامكان رى أرض الصحراوين

الذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء مسطحها  
فسيستمر جذبهما لهذا العائق الذي لا يمكن تذييله الى  
ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الانتفاع بأرض لا يرويه  
النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين  
وفى الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا  
الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا  
جانبا كراهة المصريين الغربية فاننا لا نجد ما يحقق لها أى  
رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقسا وطبيعة  
وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للمعيشة ففضلا عن أن مصر  
تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه  
مورد محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من  
السكان فى مصر ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه  
يستغرق بزيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط ومتى  
انقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها  
من جديد

وحاشا أن أقصد تثبيط الهم عن الصناعة بهذا الكلام

وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل  
المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث  
يوجد إقليم واسع ذو سكان قايلى العدد وأرض من طبيعة  
أرض مصر تروي بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل  
هى ومصر جسم واحد

وأقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا  
المصريون وخدمهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة  
ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين  
على قدر ما هم أنفسهم يوافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع  
الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة  
فلسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظال مفتوحاً  
لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك  
الى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع مجهودات  
أولئك الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلوبهم يضمرون لها  
النفع والمصلحة



- ٤ -

## كتاب

من حضرة صاحب السمو الأمير

١ صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية

في ٣ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة مسبق رضى باشا

أن لجنة الدستور التي ترأسونها دولنكم يجب أن  
يكون عملها مطابقاً لرغبات الأمة ومسألة السودان من  
أهميات المسائل الشاغلة للرأى العام المصري . وكان الواجب  
على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف بطلان  
اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ م وتجعل حل هذه المسألة من  
الشروط الأساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت  
فيها ولكن اذا كان قد فات الوزارة مع مزيد الاسف فلا



يصح أن يفوت دولتكم وحضرات اخوانكم أعضاء  
لجنة الدستور

لذلك جئت بخطابي هذا مذكراً دولتكم بوجوب  
انتداب السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال  
ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسودانيين  
على حد سواء حتى يجلس نواب اخواننا سكان السودان  
المصري مع زملائهم سكان الوجهين البحري والقبلي ويعمل  
الجميع المصلحة المشتركة التي لا انفصام لها أبداً  
واقبلوا فائق احترامي



